

استصحابها مستحصدا لها حتى يسرع في غسل جزء من الوجه
ولو حرمه السنة كما مر ووقع في عبارة الاسعاد هنا فضلا عن
عن المجموع عن الجمهور ما هو موهم وتيا مل عبارة المجموع
لا ايهام فان كلامه في قرنها بسنة متقدمة ثم عزيت قبل
غسل الوجه ولم تقدمه فالوضو هنا لا يجزي غاية ما
في المجموع اختلاف حكاية الخلاف في قرنها بالمصنعة
او الاستنشاق او غسل اليدين او التسمية وفي كل العرض
انها لم تقدم عند غسل جزء من الوجه فتفطن له بعد
غسلها اشار به الى اعتراض عليه هو الصواب العظوم
بجوهر دون الواو لان المصنعة مرتبة بعدها كترتيب
الاستنشاق بعدها فمطرفة ثم فيها وبها واو في ومصنعة
ليس في محله فواسطة عدم تيقن طهارتها متعلق
تحوذ لا يقال عدم تيقن الطهارة لا يصدق تيقن النجاسة
لاننا نقول نعم يصدق به لكن لا في هذا المحل لانه لما علم
جونا المستلزم لانتفاء تيقن طهارة وان هذا هو محل
التجويز وان هذه العبارة ليست كعبارة المنهاج لان
تلك لم يذكر فيها ذلك التجويز فكان قوله فان لم يتيقن
طهرها شأ ملاً لتيقن النجاسة من غير قرينة محرجة
لاختلاف المصنوعين من قبل الاولى الاعضاء ليطالب ما قبله
وجوابه ان المراد لاختلاف المصنوعين اللذين وجب
الترتيب بينهما فيشمل اي مصنوعين فرضتهما من الثلاثة
غسل الكفين والمصنعة والاستنشاق وذكر التسمية
ودعا عبارة غيره وقول التسمية وذكر وهي تشمل التسمية اللفظية

فين

فين تكريرها ثلاثا لانها اذا سن التلطف بها تصير كالسمية
والذكر وتلث مسح الخفين فيه فامر ان تكريره
مكروه الا ان يجاب بان خلاف الاولى يصدق عليه انه
مكروه عند المتقدمين فان قلت يمكن الجمع بين التكرار
على غير الثلاث قلت لا يمكن لانه يلزم عليه كراهة المراتين
وان الثلاث خلاف الاولى لا مكروه وذلك لا يتعلل لان ملخص
الكراهة خشية التبادر وهو في الثلاث التسمية في الشين
ترك تنسيق الاولى تنسيق ليشمل ما لو شقفه غيره
مع سكونه وقدرة دفعه فانه خلاف الاولى ايضا كما هو
ظاهر وعند كل طوائف وحطبه الظاهر انه لا تسن
في اثنا الطواف بل اوله ان سنيه اوله فيسن له تداركه
انما يفعل قليل كافي الصلاة وانه لا تسن له فعله اذا قام
من الخطبة الاولى واراد الثانية وان مثل ذلك لا يليق
بالخطيب ولان الخطيبين صارتا كالخطبة الواحدة ان
تكون الناصبة لم يرضوا على الرابع لانه لصف مدركه
وجوبه بخصوصه اذ لا دليل يشهد لهذا الخصوص كما صرح
به محققو الحنفية عن الاخيرين قيل بوجه انه لو اُخذ
المصنعة عن الاستنشاق لم تحسب انتهى وهو غفلة
عن قوله قبله فاقدمه منها عن محله لئلا يوافق في
ان الاستنشاق فيما ذكر لا يحسب لانه قدم بخلاف المصنعة
فانها لم تقدم عليه ولا منه ولا رده قضيت انه لا يجب
الرد عليه ولا على من سلم عليه وقد يوجه بانه مشغول
بما لا يحسن معه التكلم باجنبى فهو كمن بالجمام بناء على